A

联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Продовольственная и сельскохозяйственная организация Объединенных Наций | Organización de las Naciones Unidas para la Alimentación y la Agricultura | منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

لجنة مصايد الأسماك

اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك

الدورة الخامسة عشرة

أكادير، المغرب، 22–26 فبراير/شباط 2016

رصد تنفيذ المادة 11 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد

موجز

تعرض هذه الوثيقة الاستنتاجات الرئيسية بشأن التقدّم المحرز في تنفيذ المادة 11، ممارسات ما بعد الصيد والتجارة، من مدوّنة السلوك بشأن الصيد الرشيد، وتسلّط الضوء كذلك على المجالات حيث يطرح تنفيذ المادة 11 تحدياً للأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة.

وتمّ تجميع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة وتحليلها على أساس استبيانات التقييم الذاتي التي استكملها وقدّمها الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة خلال الفترة الممتدة بين 22 أبريل/نيسان و30 يونيو/حزيران 2015 من خلال نظام إبلاغ جديد قائم على شبكة الإنترنت. وأُتيحت الجداول الإحصائية التي توجز إجابات الأعضاء في الوثيقة COFI:FT/XV/2016/Inf.10 ليتمّ الاطلاع عليها بالتزامن مع هذه الوثيقة.

ووردت الإجابات المستكملة من 115 دولة عضو ومن منظمة واحدة عضو، وكذلك من الاتحاد الأوروبي (منظمة عضو) مجيباً باسم الدول الثمانية والعشرين الأعضاء فيه، مما يفضي إلى مجموع من 143 دولة عضو تمثّل 73 في المائة من الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة.

الإجراءات المقترحة على اللجنة الفرعية

- توفير الإرشاد بشأن كيفية دعم وتوسيع نطاق تنفيذ المادة 11 من مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد؛
- التقدّم بتوصيات بشأن الإجراءات الرامية إلى مواصلة تحسين عملية رفع التقارير من قبل أعضاء المنظمة؛

يمكن الاطلاع على هذه الوثيقة باستخدام رمز الاستجابة السريعة (QR)؛ وهي مبادرة من منظمة الأغذية والزراعة للتقليل إلى أدنى حد من أثرها البيئي وتشجيع اتصالات أكثر مراعاة للبيئة.

ويمكن الاطلاع على وثائق أخرى على موقع المنظمة www.fao.org

مقدّمة

1– أوصت أمانة اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك، في دورتها السابقة المنعقدة في فبراير/شباط 2014، بإجراءات ترمي إلى مواصلة تحسين عملية رفع التقارير، بما في ذلك إمكانية إدخال نظام إبلاغ قائم على شبكة الإنترنت، عن طريق توحيد استبيان اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك على المنصة الشبكية نفسها بوصفها المنصة الرئيسية للجنة مصايد الأسماك. وعملاً بالتوصيات الواردة من البلدان الأعضاء، وُضع استبيان إلكتروني مكيّف (إلى جانب قاعدة البيانات ونظام المعلومات ذات الصلة) باللغات الرسمية الستة لمنظمة الأغذية والزراعة وأطلقته أمانة اللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك في 22 أبريل/نيسان 2015[1].

2– ويمكن النفاذ إلى الاستبيان الإلكتروني عن طريق بوابة مخصصة على النطاق الإلكتروني للمنظمة[2]، من خلال استخدام أسماء مستخدمين وكلمات سرّ فريدة، وهو يفي بالمتطلبات اللازمة للسرية والأمن وإمكانية الاستخدام. ولم تغيّر محتويات الاستبيان وهيكليته، باستثناء السؤال الخامس، الذي تمّ تحديثه/إعادة صياغته ليصبح سؤال مفتوحاً (تحديداً "يرجى تحديد القضايا المستجدة في تنفيذ المادة 11 من المدوّنة")، حيث لم يعد يمكن اعتبار شروط التوسيم الإيكولوجي وإصدار الشهادات، والأنظمة بشأن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وشروط التتبع "قضايا مستجدة". إلاّ أنها لا تزال تعتبر قضايا رئيسية. وسمح ذلك بالإبلاغ عن قضايا جديدة مستجدة واسترعاء انتباه الأمانة إليها، على النحو المحلّل والموجز في الأقسام التالية من التقرير.

3– وأجابت مائة وخمسة عشرة دولة عضو وكذلك الاتحاد الأوروبي (منظمة عضو)[3] على هذا الاستبيان الإلكتروني الجديد، مما يفضي إلى مجموع من 143 دولة عضو، تمثّل 73 في المائة من الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة.

الدورة	الأعضاء المستجيبون	نسبة الاستجابة
الدورة الثالثة عشرة – 2012	15 عضواً + 1 منظمة عضو	22 في المائة من الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة
الدورة الرابعة عشرة – 2014	88 عضواً + 1 منظمة عضو	60 في المائة من الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة
الدورة الخامسة عشرة 2016	115 عضواً + 1 منظمة عضو	73 في المائة من الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة

[1] تمّ تعميم الاستبيان على جميع الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة، ومكاتب المنظمة الإقليمية، والممثلين الدائمين، والمسؤولين الحكوميين، والمشاركين في لجنة مصايد الأسماك واللجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك من خلال النظام الجديد على الإنترنت في 22 أبريل/نيسان 2015. وفي الفترة بين 22 أبريل/نيسان و30 يونيو/حزيران 2015، أرسلت رسائل تذكير بـ"التسجيل" و"تقديم الاستبيان" وتمّ توفير الدعم لمختلف البلدان من أجل استكمال الاستبيانات. كما أرسل إخطار في 1 يونيو/حزيران 2015 بشأن تمديد الموعد النهائي من 30 مايو/أيار إلى 30 يونيو/حزيران 2015.

[2] www.fao.org/fishery/code/codequest

[3] أجاب الاتحاد الأوروبي (منظمة عضو) على الاستبيان باسم البلدان الثمانية والعشرين الأعضاء فيه.

جودة الاستبيانات المستكملة ومواصلة تحسين عملية الإبلاغ

4– تمّت الإجابة في المتوسط على 95 في المائة من الأسئلة الواردة في الاستبيانات المقدّمة، وتطابقت النسبة المتبقية البالغة 5 في المائة مع الخانات الفارغة أو الإجابات بـ"لا ينطبق".

5– ووردت خمسة استبيانات بنسخة إلكترونية (أي من خلال الاستبيان السابق القائم على جدول البيانات) وقبلت الأمانة بتلك الإجابات وتولّت إدخالها يدوياً إلى النظام خلال الفترة الانتقالية (من نسخة إكسيل السابقة إلى نظام الإبلاغ الإلكتروني الحالي)، على النحو الذي نوقش واتفق عليه خلال الدورة الأخيرة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك[4].

6– ويشكّل تحسّن معدّل الاستجابة واستكمال الاستبيانات، والتعليقات والبيانات المقدّمة ردّة فعل إيجابية للغاية على الاستبيان الإلكتروني المعتمد، وتشير إلى ارتفاع مستوى الاهتمام والمشاركة من جانب البلدان الأعضاء.

7– وبلغ معدّل الاستجابة ضمن الأقاليم المختلفة (النسبة المئوية للبلدان المستجيبة حسب الإقليم): 100 في المائة[5] لأمريكا الشمالية؛ 85 في المائة لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي؛ 70 في المائة لأفريقيا؛ 70 في المائة لآسيا؛ 67 في المائة للشرق الأدنى؛ 68 في المائة لأوروبا[6]؛ و33 في المائة لجنوب غرب المحيط الهادئ.

8– وعلى الرغم من أنّ نتيجة عملية الرصد هذه إيجابية جداً، إلاّ أنّه يمكن مواصلة تحسين معدّل الاستجابة للدورة السادسة عشرة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك.

هيكلية الاستبيان وتحليل البيانات

9– يُرصد تنفيذ المادة 11 من خلال استبيان مكوّن من خمسة أقسام فرعية على النحو المحدّد أدناه:

القسم أوّلاً – *الاستخدام المسؤول للأسماك*
القسم ثانياً – *التجارة الدولية المسؤولة*
القسم ثالثاً – *القوانين والأنظمة المتعلّقة بتجارة الأسماك*
القسم رابعاً – *القضايا المستجدة في تنفيذ المادة 11*
القسم خامساً – *التحديات الراهنة*

---

[4] على النحو المذكور في القسم 78 من التقرير بشأن الدورة الرابعة عشرة للجنة الفرعية المختصة بتجارة الأسماك: "وافقت اللجنة الفرعية على فترة انتقالية تقبل خلالها الأمانة الإجابات على الاستبيان بصورة إلكترونية وبنسخة إكسيل على السواء، استجابةً لبعض الصعوبات التي أثارها بعض الأعضاء".

[5] من المهم الإضاءة على أنّ أمريكا الشمالية تشمل بلدين اثنين فقط.

[6] يشمل إقليم أوروبا بلداناً أوروبية غير منتسبة إلى الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأوروبي (منظمة عضو) بحدّ ذاته، والذي يحتسب كعضو واحد.

10- وطلبت الأقسام الثلاثة الأولى من الاستبيان إلى الأعضاء، من خلال 29 سؤالاً مختلفاً، الإبلاغ عن مدى تطبيقهم للتدابير المتعلّقة بالاستخدام المسؤول للأسماك، والأنظمة والقوانين بشأن التجارة الدولية المسؤولة، وتراوحت الإجابات الممكنة بين 1 (لم تطبّق، أو بدأت للتو في تطبيق) و5 (نُفّذ كلّ شيء تقريباً أو أنجز). وقُبلت أيضاً الإجابات بـ ("لا ينطبق") حين لا ينطبق السؤال على السياق الوطني.

11- وطلب القسمان التاليان إلى الأعضاء، من خلال ستة أسئلة مفتوحة، تحديد التحديات الراهنة المتعلّقة بتنفيذ المادة 11 من المدوّنة بشأن *القضايا المستجدة في تنفيذ المادة 11، نظم السلامة وضمان الجودة، وقطاع ما بعد الصيد، والتجارة الدولية في الأسماك والمنتجات السمكية، والقوانين والأنظمة وكذلك لتوفير تعليقات إضافية.*

تحليل الإجابات

12- في العموم، أفاد الأعضاء في المجلس عن مستوى جيّد (3-13 في المتوسط) من الامتثال لتنفيذ المادة 11. وعلى وجه الخصوص، يشير تنفيذ التدابير المتعلّقة بسلامة وجودة الأسماك والمنتجات السمكية (3-32 في المتوسط) واعتماد القوانين والأنظمة (3-29) إلى وجود بيئة مؤسسية وفنية مواتية لنظم السلامة وضمان الجودة.

13- وأظهرت التدابير التي يجري تنفيذها في قطاع ما بعد الصيد (2-83) والتدابير المتعلّقة بالتجارة الدولية في الأسماك والمنتجات السمكية (3-06) المستويات الإجمالية الأدنى للتنفيذ. وعلى نحو خاص، شكّل المجال المرتبط بالرصد الفعّال ومعالجة الآثار البيئية لأنشطة ما بعد الصيد (2-36) المجال الذي أفاد عن أدنى مستوى للتنفيذ، تليه التدابير المتخذة من أجل تقييم الفاقد ما بعد الصيد والحدّ منه (2-68).

14- ويتوفّر تحليل إحصائي مفصّل للإجابات الواردة من الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة على نسخة عام 2015 من الاستبيان كوثيقة إعلامية COFI:FT/XV/2016/Inf.10.

15- وبهدف إثراء التحليل وتسليط الضوء على القضايا المستجدة الرئيسية التي قد تتطلّب مزيداً من الدعم في ما يخص مناطق جغرافية محددة، قسّمت الإجابات أيضاً إلى فئات فرعية حسب الأقاليم: أفريقيا، آسيا، أوروبا[7]، أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، الشرق الأدنى، أمريكا الشمالية، وجنوب غرب المحيط الهادئ.

16- ومثّلت أفريقيا 30 في المائة من إجمالي الإجابات الواردة، تليها أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (24 في المائة)، وآسيا (14 في المائة)، وأوروبا (13 في المائة)، والشرق الأدنى (12 في المائة)، وجنوب غرب المحيط الهادئ (5 في المائة) وأمريكا الشمالية (2 في المائة).

[7] تشمل الإجابات الواردة من إقليم أوروبا بلداناً أوروبية غير منتسبة إلى الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأوروبي بحدّ ذاته، والذي يحتسب كعضو واحد.

17- ويتوفّر أدناه موجز عن الإجابات المفتوحة للأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة على نسخة عام 2015 من الاستبيان الذي يرصد تنفيذ المادة 11 من المدوّنة.

التحديات في تنفيذ المادة 11 من مدوّنة السلوك بشأن الصيد الرشيد

18- يبدو أنّ الأعضاء ملتزمون بالمادة 11 من مدوّنة السلوك بشأن الصيد الرشيد، بوصفها أداة شاملة تغطّي سائر الجوانب المختلفة لمصايد الأسماك، ووسيلة لتحسين ممارسات ما بعد الصيد، وإدماج الشواغل الاجتماعية والبيئية المرتبطة بممارسات الصيد، ودعم الاستخدام المستدام والمسؤول والآمن للموارد المائية، والأهم من ذلك تعزيز وحماية سلامة الإنسان.

19- وأفاد العديد من الأعضاء عن البدء بتنفيذ المادة 11، على الرغم من أنّ قطاع صيد الأسماك لا يزال في المرحلة الأوّلية. ويشهد بعض من البلدان الأخرى حالات إنسانية صعبة، ونتيجة لذلك، تركّز معظم الأنشطة المتعلّقة بصيد الأسماك بالكامل على برامج التدخّل لكسب العيش في حالات الطوارئ، فيما أرجئت الجهود الرامية إلى تنفيذ مدوّنة السلوك بشأن الصيد الرشيد. غير أنّ معظم البلدان المبلّغة هي في مرحلة وضع السياسات والاستراتيجيات، بما في ذلك خطط عمل جديدة، وقوانين وإصلاحات، لتعزيز الإطار المؤسسي والفني لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

20- ويُنفَّذ الجزء الأكبر من المادة 11 من مدوّنة السلوك بشأن الصيد الرشيد في بلدان كثيرة، على الرغم من أنّه تمّ الإبلاغ عن قضايا رئيسية وتحديات راهنة، على النحو الموجز في الأقسام التالية. وترد تعليقات مفصّلة ضمن كلّ قسم في المرفق 1.

التحديات الراهنة المتعلّقة بنظم ضمان الجودة والسلامة

21- على الرغم من أنّ قضايا سلامة الأغذية وجودتها تكتسب اهتماماً متزايداً من جانب الأعضاء، إلاّ أنّه تمّ الإبلاغ عن العديد من الصعوبات التي تتصل بالدرجة الأولى بمستوى وعي المنتجين والمستهلكين والتجار، وبعدم ملاءمة المرافق المخبرية والبنى التحتية والموارد والقدرات والمهارات الفنية.

22- وفي بعض البلدان، تتوفّر نظم السلامة والجودة وتعمل بكفاءة من القنص والصيد إلى التخزين والنقل والتجهيز والاستغلال التجاري، ولا سيّما في ما يتعلّق بصون الخصائص الحسية وبممارسة الرقابة على مؤشرات النضارة، والمخلّفات والملوّثات.

23- وأبلغت بلدان كثيرة عن تعقيد الإجراءات الخاصة بضمان سلامة الأغذية وجودتها، إلى جانب غياب السلطة المختصة، ووجود أوجه تداخل في أدوار الوزارات والإدارات المختلفة ومسؤولياتها.

24– ولا تزال بلدان كثيرة أخرى تفتقر إلى نظم ضمان سلامة الأغذية وجودتها، على الرغم من أنّه يجري العمل على وضع وتطبيق سياسات ومعايير وطنية لحماية حقوق المستهلكين وتعزيز جودة وسلامة الأسماك والمنتجات السمكية على امتداد سلسلة القيمة.

25– وفي غياب سياسات وطنية وأطر مؤسسية واضحة، تطرح قدرة فرادى المشغّلين على الامتثال لمتطلبات نظم ضمان السلامة والجودة تحدياً، حيث يمكن لهؤلاء المشغّلين أن يعتمدوا على مواردهم وقدراتهم الخاصة فقط.

26– وشدّد العديد من البلدان على ارتفاع التكلفة الخاصة باعتماد وتنفيذ وتعزيز نظم مراقبة ورصد سلامة الأغذية وجودتها، لا سيّما في القطاع صغير النطاق، من جهة، والاهتمام والقدرة المالية المحدودين لدى المستهلكين لاستيعاب هذه التكلفة الأعلى عبر دفع أسعار مرتفعة من جهة أخرى. وفي الواقع، يتمّ الإبلاغ عن خيارات المستهلكين بالنسبة إلى المنتجات في معظم البلدان لتوجيهها حسب السعر و/أو التوفّر بدلاً من الاستناد إلى الجودة، مما يعكس العادات غير الملائمة والاهتمام غير الكافي وشروط الطلب المتدنية.

27– وبوجه عام، لا يزال يُبلّغ عن تنفيذ السياسات الخاصة بجودة وسلامة الأسماك والمنتجات السمكية على أنّه تحدياً من حيث التزام صيادي الأسماك والمزارعين ومجهزّي الأسماك وموزّعيها ومستهلكيها بالمعايير الدولية. ويبلّغ عن إيلاء مستويات اهتمام شديدة الاختلاف (من حيث الدراية، والمرافق، وتدابير السلامة والجودة، وعمليات المناولة) ضمن البلد نفسه للمنتجات السمكية الموجّهة إلى الأسواق الدولية من ناحية، ولتلك المعدّة للاستهلاك المحلي من ناحية أخرى. ويشار إلى نظم ضمان جودة الأغذية وسلامتها بالنسبة إلى المنتجات السمكية المستهلكة في السوق المحلية على أنّها قضايا رئيسية، لا سيّما في القطاع صغير النطاق، بفعل غياب البنية التحتية، والمعارف، والموارد المالية.

28– وفي معظم البلدان، ينبغي بذل المزيد من الجهود لتطوير/تعزيز الأطر التنظيمية المتعلّقة ببرامج إدارة سلامة الأغذية وجودتها، عن طريق إدماج مبادئ من تحليل المخاطر ونقاط المراقبة الحرجة تتسق مع الخطوط التوجيهية للدستور الغذائي.

التحديات الراهنة في قطاع ما بعد الصيد

29– وفقاً للإجابات الواردة، يظهر قطاع ما بعد الصيد على ما يبدو قدرة على الصمود أمام الظروف الاقتصادية الصعبة الشائعة، مع استمرار الطلب على الأسماك والمنتجات السمكية في النمو.

30– ولا يحظى العديد من البلدان بإطار سياساتي لأنشطة ما بعد الصيد أو لصناعة تجهيز الأسماك، حيث تقتصر أنشطة ما بعد الصيد على النقل والتخزين والبيع.

31- ولم تلقَ ممارسات ما بعد الصيد في بلدان كثيرة الاهتمام الكافي، ما أدّى إلى تسجيل ارتفاع في حجم الفواقد التي تعقب الصيد (أفادت بعض البلدان أنّ نسبتها تتراوح بين 35 و45 في المائة) خلال مراحل سلسلة الإنتاج بكاملها. وعلى الرغم من وجود رغبة في الحدّ من الفواقد التي تعقب الصيد في بعض البلدان، إلاّ أنّ غياب الأطر المؤسسية، والبيانات الموثوقة، والبنى التحتية، ومرافق سلسلة التبريد، ووسائل الحفاظ على المصيد بصورة ملائمة، لا يسمح بتحقيق هذه النتيجة.

32- ويرتبط أيضاً الفاقد والمهدر ما بعد الصيد بغياب القدرات الخاصة بتحويل المنتجات وتجهيزها. وتبلّغ البلدان الأعضاء عن هذه الفواقد على أنّها غير مقبولة في السياقات الوطنية والإقليمية التي تتسم بارتفاع الطلب على المنتجات الغذائية، والفقر، والجوع، وسوء التغذية، وانعدام الأمن الغذائي.

33- ويعتبر الفاقد من الأسماك، وغياب المرافق والقدرات لما بعد الصيد، وشروط التتبع وتنفيذ ممارسات المعالجة الجيّدة، التحديات الرئيسية التي يُبلّغ عنها، لا سيّما بالنسبة إلى صغار المشغّلين، إلى جانب العديد من الصعوبات في تحسين تنويع المنتجات وإضافة قيمة إليها.

34- وينبغي تحسين إجراءات المراقبة المحلية وعمليات التفتيش والنظم للتحقق من جودة المنتجات السمكية وسلامتها على مستوى سلسلة الإمداد لتنمية قطاع صيد الأسماك بصورة فعّالة، من أجل الأسواق المحلية والتجارة الدولية على حدّ سواء.

35- وأفيد عن أنّ تنمية صناعة مستدامة لتربية الأحياء المائية تشكّل تحدياً في العديد من الدول والمقاطعات أمام تزويد قطاع ما بعد الصيد ببديل عن الأسماك الطليقة.

36- وأبلغ العديد من الأعضاء أيضاً عن أنّ الاستدامة البيئية لممارسات ما بعد الصيد التقليدية تطرح تحدياً.

37- وفي العموم، تمّ إبراز زيادة التعاون بين الفاعلين في مرحلة ما بعد الصيد بوصفها سبيلاً محتملاً للحدّ من التكاليف والمنافسة ضمن القطاع.

38- وقد بدأ للتو تنفيذ نظم التتبع والتدابير الرامية إلى منع/مراقبة/مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم في بعض البلدان، وينبغي تحسينها بصورة تدريجية. وألقي الضوء على الحاجة إلى جعل التتبع ومتطلبات التجارة الأخرى أكثر فعالية من حيث التكلفة وقائمة على المخاطر، لا سيّما بالنسبة إلى القطاع صغير النطاق. وولّد انتشار شروط التوسيم الإيكولوجي وإصدار الشهادات والتتبع حاجة إلى المصادقة، وأدّى إلى ورود طلبات من الأعضاء لوضع خطوط توجيهية ونظم فعّالة للمقارنة القياسية.

39– وبصورة عامة، لا يزال يُبلّغ عن الأنظمة الخاصة بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وشروط التوسيم الايكولوجية وإصدار الشهادات والتتبع، على أنّها قضايا تطرح تحديات في قطاع ما بعد الصيد، من أجل التمكّن من معالجة الممارسات غير المستدامة وغير القانونية وغيرها من القضايا البيئة والمتعلّقة بجودة ثمار البحر.

40– وأخيراً، شدّد العديد من البلدان الأعضاء على الحاجة إلى ضمان عدم تنفيذ هذه الشروط الجديدة كمعوقّات محتملة أمام التجارة.

التحديات الراهنة المتعلّقة بالتجارة الدولية في الأسماك والمنتجات السمكية

41– كما أفادت معظم البلدان، فإنّ التجارة الدولية في الأسماك والمنتجات السمكية تواجه باستمرار تحدي الوفاء بالشروط الفنية الدولية، التي تكون في معظم الحالات صارمة، وغير متسقة بين البلدان وتتغيّر بشكل متكرر. ومن القضايا المختلفة التي أبلغ عنها تكلفة الامتثال لهذه الشروط (الشهادات والمعايير) ولقواعد وأنظمة منظمة التجارة العالمية (الاتفاق بشأن تطبيق تدابير الصحة والصحة النباتية والمتطلبات البيطرية)، وغياب السلطات المختصة وسياسات التجارة، والعدد الكبير من التقارير وشروط إصدار الشهادات، والقضايا الثنائية، وغياب الشفافية في الأسواق الدولية، وعدم التكافؤ في نظم سلامة الأغذية وإصدار الشهادات بين شركاء التجارة الدوليين، مما يحدّ من إمكانية نفاذ العديد من البلدان الأعضاء إلى التجارة الدولية.

42– وطُلب إلى الدول المصدّرة الامتثال للعدد المتزايد من التدابير الخاصة بالسوق والتي تتبع معايير وعمليات مختلفة. ويشكّل ذلك قضية للبلدان النامية التي لا تملك في أغلب الأحيان القدرات والموارد المالية للامتثال لعدد الشهادات التي تتطلّبها هذه الأنظمة. وأشارت البلدان إلى أنّ أثر "وفورات الإنتاج" في ما يتعلّق باستيفاء معايير التجارة الدولية لم يكن ينطبق على صغار المجهّزين/التجار/صيادي الأسماك الذين تكبّدوا تكاليف أعلى، في حين أنّ الشركات الخاصة تتمتّع بموارد أهم للامتثال لهذه المعايير والنفاذ إلى الأسواق الدولية.

التحديات الراهنة المتعلّقة بالقوانين والأنظمة

43– أفاد العديد من الأعضاء عن وجود سياسات وتشريعات خاصة بصيد الأسماك وضعت بشكل كامل أو جزئي بما يتوافق مع المادة 11 من مدوّنة السلوك بشأن الصيد الرشيد، أو قوانين صيد الأسماك التي تشتمل على أحكام رئيسية لمعالجة القضايا الأساسية المتعلّقة بتنمية قطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية. وأبلغت بلدان أخرى عن عدم كفاية/غياب السياسات التمكينية، والإطار القانوني والمؤسسي لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

44– وتعتبر صياغة القوانين والأنظمة بشأن مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية واعتمادها تحدياً كبيراً ناجماً عن الطبيعة الديناميكية لقطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، مما يقتضي جهوداً مستمرة وفي الوقت المناسب

لإنفاذ الأنظمة وتحديثها (لا سيّما بالنسبة إلى الأمراض المائية المستجدة والشروط والمعايير الفنية للواردات/الصادرات التجارية). وألقي الضوء في العموم على العمليات الطويلة وحالات التأخير في المصادقة على التشريعات ونشرها.

45– ويعتبر من الضرورة بمكان وضع قانون مظلة يغطّي الجوانب الأهم لعمليات ما بعد الصيد (بما في ذلك قوانين محددة بشأن السلامة والجودة والتتبع والاستغلال التجاري) والأمن البيولوجي للأسماك والمنتجات السمكية.

46– ويتمثّل التحدي الرئيسي الذي أضاءت عليه معظم البلدان بغياب التنسيق الصحيح بين مختلف السلطات/الإدارات/الوزارات المختصة المسؤولة عن تنفيذ المادة 11 من مدوّنة السلوك بشأن الصيد الرشيد (مثلاً الصحة البيطرية والحيوانية، والأعراف، ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، والاقتصاد، والصناعة، والتجارة، إلخ.) على كافة المستويات (الاتحادي والحكومي وعلى مستوى البلديات).

47– وفي بعض الحالات، لا يكون أصحاب المصلحة على بيّنة من التدابير التشريعية والأطر التنظيمية القائمة. ويعزى ذلك بصورة جزئية إلى عدم وضوح القوانين والأنظمة وسهولة فهمها دائماً، وإلى عدم اشتمالها على جميع الخطوات المختلفة في سلسلة القيمة أو عدم توجّهها إلى جميع الجهات الفاعلة ضمن النظام.

48– كما أبلغ أيضاً عن غياب الإرادة السياسية، وعدم منح الأهمية لقطاع مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية، وغياب القدرات والموارد لتعزيز حوكمة ومراقبة مصايد الأسماك، وعدم كفاية التفاعل مع أصحاب المصلحة، بوصفها شواغل رئيسية.

49– وأخيراً، شدّد بعض البلدان على الحاجة إلى وضع قوانين تعالج الشواغل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المتعلّقة بممارسات ما بعد الصيد والتجارة، لا سيّما للبلدان والأقاليم التي تتمتّع بإمكانات كبيرة في هذا القطاع.

إجراءات منظمة الأغذية والزراعة لدعم تنفيذ المادة 11

50– تدعم منظمة الأغذية والزراعة تنفيذ المادة 11 بسبل شتى، بما في ذلك من خلال البرنامج العادي والأنشطة الفنية ضمن المشاريع. وتشمل الأنشطة المحددة حلقات عمل دولية وإقليمية ووطنية لنشر فهم مدوّنة السلوك بشأن الصيد الرشيد وتعميقه، وإجراء دراسات مستمرة لوضع خطوط توجيهية فنية من أجل تيسير تنفيذ المدوّنة، وأنشطة بناء القدرات، وتوفير التدريب والدعم للبلدان الأعضاء بهدف المشاركة في المؤتمرات والفعاليات الدولية ذات الصلة.

51– وسيوجّه دعم منظمة الأغذية والزراعة ويحسّن على نحو مستمر، بفضل المدخلات الواردة من البلدان الأعضاء والموجزة في هذه الوثيقة. وتُشجَّع البلدان الأعضاء دائماً على البحث عن الدعم من خلال المكاتب القطرية والإقليمية للمنظمة على مستوى العالم من أجل تنمية قطاعاتها في مجال مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية.

الخلاصة

52- كان إعداد هذه الوثيقة ممكناً فقط بفضل الجهود السخية التي بذلها الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة في توفير هذا الكم من التعليقات المفصّلة على الاستبيان.

53- وتشير الاستجابة العالمية لهذا الاستبيان إلى مستوى مهم من تنفيذ التدابير المتعلّقة بممارسات ما بعد الصيد والتجارة.

54- وأشارت البلدان بشكل عام إلى العديد من الجهود والتحديات في تحقيق إمكانات قطاع ما بعد الصيد بالنسبة إلى الأسماك والمنتجات السمكية. وعلى الرغم من أنّ الكثير من البلدان الأعضاء أفاد عن تحسينات في إدارة مصايد الأسماك، إلاّ أنّه لا يزال ينبغي بذل مزيد من الجهود وحشد موارد إضافية لضمان معالجة الثغرات المتبقية في تحقيق التنفيذ الكامل للمادة 11 من مدوّنة السلوك بشأن الصيد الرشيد لمنظمة الأغذية والزراعة.

55- وعلى وجه الخصوص، ينبغي بذل جهود من أجل: تنفيذ نظم ضمان الجودة والسلامة، لا سيّما بالنسبة إلى المنتجات المستهلكة في السوق المحلية؛ وزيادة آليات الرقابة؛ والحدّ من الفواقد المادية والخاصة بالجودة في مرحلة ما بعد الصيد؛ وتعزيز/إنشاء أطر تنظيمية وطنية شاملة؛ ودعم الحوار والتعاون الدولي؛ وزيادة القدرات؛ وإضافة قيمة إلى إنتاج الأسماك.

56- ولا تزال الجهود لازمة لتعميم مدوّنة السلوك بشأن الصيد الرشيد، وإتاحتها للجهات الفاعلة العاملة في قطاع ما بعد الصيد والتجارة، لا سيّما في القطاع صغير النطاق.

57- ولا بدّ من توافر التزام قوي من جانب الحكومات، ودعم من المنظمات الدولية، ووعي وتبني من قبل أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة على امتداد سلسلة القيمة، بهدف تحقيق الأهداف الشاملة لحماية صحة المستهلكين وضمان الحفاظ طويل الأجل على الموارد والنظم الإيكولوجية المائية وإدارتها على نحو مستدام.

الملحق 1

التعليقات المفصّلة ضمن كلّ قسم

(أ) التحديات الراهنة المتعلّقة بنظم ضمان الجودة والسلامة

1(أ) يحدّ غياب الموارد المالية اللازمة من الاستثمارات الرامية إلى تحسين سلامة الأغذية وجودتها على امتداد سلسلة القيمة.

2(أ) تبيّن أنّ وعي الجهات الفاعلة في الأسواق الأولية والنهائية (صيادي الأسماك، المزارعين، التجار بالتجزئة والمستهلكين) لقضايا الجودة والسلامة متدن جداً. ولوحظ أنّ الجهات الفاعلة متوسطة المستوى (القيّمين على النقل، المجهّزين، التجار بالجملة والوكلاء) هم أكثر وعياً نسبياً.

3(أ) الاعتماد المحدود/غير الملائم لإجراءات التشغيل الموحّدة وخطط تحليل المخاطر ونقاط المراقبة الحرجة أو غيابها كنُهج وقائية منهجية لإدارة سلامة الأغذية وجودتها على امتداد سلسلة القيمة بفعل القيود على الميزانية ونقص المشغّلين من أصحاب المهارات.

4(أ) الحاجة إلى معايير وتشريعات وطنية محدثة للوفاء بالمتطلبات الدولية والمواءمة مع الدستور الغذائي.

5(أ) محدودية/عدم كفاية الخدمات المخبرية الوطنية، وغياب المختبرات المعتمدة بموجب المواصفة 17025 للمنظمة الدولية لتوحيد المقاييس، وعدم توفّر أجهزة ومرافق لإجراء الاختبارات الخاصة بالملوّثات الميكروبيولوجية والكيميائية على الأسماك والمنتجات السمكية. والثقة المحدودة بنتائج المختبرات بفعل غياب المرافق ووجود قدرات فنية محدودة لتنفيذ الأساليب التحليلية.

6(أ) عدم توفّر نظم الرقابة والرصد والإشراف لحماية صحة المستهلكين ومنع الغش التجاري على المستوى الوطني.

7(أ) النقص في الموارد البشرية، مثل مفتشي الأسماك، ضمن الإدارات الحكومية ذات الصلة.

8(أ) الحاجة إلى جعل النظم أكثر فعالية من حيث التكلفة.

(ب) التحديات الراهنة في قطاع ما بعد الصيد

1(ب) غالباً ما تكون البنى التحتية اللازمة ومرافق ما بعد الصيد غائبة أو غير كافية على امتداد سلسلة القيمة برمّتها، من السفن (التي تكون في حالات كثيرة غير مجهّزة بمرافق التبريد) إلى مواقع الإنزال، وشبكات الطرق، ومراكز التجميع، ومرافق التخزين، والعناصر اللوجستية للنقل (أي عدم توفّر الحاويات أو الشاحنات المعزولة) والأسواق، لا سيّما في مصايد الأسماك الصغيرة. ويبلّغ عادة عن عدم كفاية مواقع الإنزال والحاجة إلى تطوير مزيد من المرافق للامتثال لشروط النظافة وللحفاظ على جودة الأسماك ونضارتها عند التسليم.

2(ب) في غياب المرافق الملائمة للتخزين البارد، يشار عادة إلى بعد مواقع الصيد عن الأسواق المحلية كتحدٍّ رئيسي.

3(ب) الصعوبات في تنفيذ إدارة سلسلة التبريد في سلسلة الإمداد والمعوّقات المتصلة بالكهرباء (إمدادات الطاقة وارتفاع الأسعار) والحاجة إلى مصادر بديلة للطاقة.

4(ب) غياب/عدم كفاية القدرات البشرية والفنية للجهات الفاعلة على امتداد سلسلة القيمة في ما يخص الممارسات الجيّدة والقضايا المتصلة بمراحل ما بعد الصيد، لا سيّما في القطاع صغير النطاق.

5(ب) عدم ملاءمة تعبئة المنتجات، بما في ذلك غياب صناديق التبريد المعزولة.

6(ب) عدم ملاءمة توسيم و/أو سوء توسيم أنواع الأسماك والغش التجاري.

7(ب) تمّ التشديد على الحاجة إلى وضع مخطط لتوثيق المصيد (على أساس كلّ نوع أو كلّ منتج) للإفادة بأنّ الأسماك أو المنتجات السمكية لا تتأتى عن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، إلى جانب ضرورة تيسير التعاون الدولي ومتعدد الأطراف في مكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم.

8(ب) ترويج غير كاف للأسماك لأغراض استهلاك الإنسان، مما يعكس أوجه التحيّز الثقافي والعادات الغذائية غير السليمة.

9(ب) غياب معاهد البحوث الخاصة لما بعد الصيد.

10(ب) يشكّل الاستثمار المحدود في القطاع (هيكليات القيمة المضافة، تكنولوجيا ومعدات للتجهيز بكفاءة وفعالية، من بين جملة متطلبات أخرى) خطراً على جودة الأسماك والمنتجات السمكية التي تصل إلى المستهلكين.

11(ب) في بعض البلدان، تقتصر أنشطة صيد الأسماك ضمن المياه الإقليمية على الصيد التقليدي. ولا تستوفي دائماً القوارب التقليدية المعايير الأساسية للنظافة والسلامة والجودة، حيث تفتقر إلى المرافق المطلوبة على متنها (حاويات التثليج ومياه الشرب لتنفيذ عمليات التنظيف والتعقيم بصورة صحيحة)؛ وهذا يؤدي إلى معالجة الأسماك على نحو غير سليم على متن القوارب.

12(ب) هناك حاجة إلى تحقيق المعالجة الأمثل للمهدر من المنتجات الثانوية المتأتية عن أنشطة ما بعد الصيد واستخدام الصيد العارض والمرتجع ومواد أخرى من المهدر. ويمكن تحقيق الاستخدام الكامل للمصيد فقط من خلال التشريع والابتكار. وهذا يرتبط بالحاجة إلى تنمية الأسواق وفرص التسويق للأنواع الثانوية وقليلة الاستخدام.

13(ب) يحدّ غياب الإعانات العامة أو الحوافز للأعمال التجارية والارتفاع الشديد لتكاليف عمليات ما بعد الصيد (بما في ذلك ارتفاع أسعار المواد المستوردة للتجهيز) من تنافسية المنتجات المجهّزة محلياً مقارنة مع المنتجات المستوردة. ويُقوَّض التقدّم المحرز على المستوى الوطني بالنسبة إلى القيمة المضافة والوفاء بالمتطلبات الأساسية عبر إدخال واردات أقل ثمناً وأحياناً متدنية الجودة إلى الأسواق المحلية.

14(ب) صعوبات في الحصول على الائتمان لتنمية قطاع ما بعد الصيد.

15(ب) غياب البيانات الدقيقة والتقديرات الخاصة بحالة الأرصدة وعدم كفاية القدرات/الموارد لجمع البيانات ووضع نظم للإحصاءات/رسم الخرائط بهدف دعم الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك. وأفادت معظم البلدان بأنّ تدابير الإدارة تقوّض بفعل الثغرات في البيانات (بما في ذلك الصعوبات في تقييم الفواقد التي تعقب الصيد).

16(ب) غياب الالتزام السياسي في بعض البلدان.

17(ب) الحاجة إلى إدماج القدرة على الصمود وقضايا تغيّر المناخ في إدارة قطاع ما بعد الصيد.

(ج) التحديات الراهنة المتعلّقة بالتجارة الدولية في الأسماك والمنتجات السمكية

(ج)1 الحاجة إلى وضع قواعد منشأ أوضح، وتحديداً في ما يتعلّق بمكان تجهيز المنتج.

(ج)2 الحاجة إلى تنسيق أسماء الأسماك والمنتجات السمكية.

(ج)3 ضعف عمليات الرقابة على الأسماك المستوردة من جانب البلدان النامية وصعوبات في تنظيم جودة الأسماك والمنتجات السمكية المستوردة.

(ج)4 غياب الإحصاءات والمعلومات الموثوقة بشأن الأسعار الدولية وأحجام الأسماك المتداولة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

(ج)5 تقلّبات الأسعار.

(ج)6 ارتفاع التكاليف التشغيلية وغياب/ضعف العناصر اللوجستية وسلاسل الإمداد لتسريع وتيسير النقل الفوري للأسماك والمنتجات السمكية، بما يتيح تفادي فترات التخزين الطويلة.

(ج)7 الحاجة إلى المشاركة بفاعلية أكبر في اجتماعات منظمة التجارة العالمية وغيرها من الاجتماعات الدولية.

(ج)8 غياب القدرات لدراسة الأسواق الخارجية ووضع استراتيجيات تجارية.

(ج)9 عدم وجود أطر مؤسسية وتنظيمية.

(ج)10 لا يزال تفتيش السفن يشكّل قضية صعبة حيث ينبغي إصدار شهادات بالمصيد من دون تأخير.

(ج)11 يؤثّر استيراد الأسماك من بلدان أخرى على استمرارية الصناعة المحلية ونموّها في بعض البلدان، بسبب عدم فرض رسوم على المنتجات الأجنبية.

(ج)12 المنافسة مع أساطيل مدعومة بشدة في بعض الأسواق.

(ج)13 صعوبات في الحصول على مخططات التفضيلات المعممة للاتحاد الأوروبي، مما يسهّل نفاذ المصدّرين في البلدان النامية إلى أسواق الاتحاد الأوروبي (منظمة عضو) والمساهمة في نموهم الاقتصادي.

(ج)14 لا يُثبَّت دائماً وضع المعايير وتطبيقها بتقييم ملائم قائم على المخاطر.

(ج)15 قضايا متعلّقة بتدابير مكافحة الإغراق لحماية الأسواق المحلية.